فقال ان الشهود الذين شهدوا عند القاضي الكاتب عبيدا ومحدودين في قذف او من اهل
المذمة بسبب القاضي ذلك منه فان اقام على ذلك شاهدين لا ستبطل ذلك الكتاب وان
اقام شاهدا واحدا ايتخص القاضي المكتوب اليه فان كان الامر كما شهد هذا الواحد
رد الكتاب والا امضى به واذا كتب القاضي لرجل يدعي دينا على غايب كتابا
وختم الكتاب ثم جاء المدعي وقال فقدت الكتاب والتمس كتابا اخر فان القاضي يتهمه
لا يكتب كتابا اخر وان لم يكن يتهمه كتب لكن يذكر في الكتاب الثاني اني كتبت اليك في
هذه الحادثة كتابا بتاريخ كذا ثم جاءني فقال فقدت ذلك الكتاب وطلب مني فكتبت
هذا الكتاب ويذكر التاريخ كيلا ياخذ الحق مرتين بكتابين ولو قال المدعي بعدما
كتب له كتابا ان المدعا عليه انتقل من تلك البلدة اخرى فاكتب لي كتابا الى قاضي
تلك البلدة يكتب كتبت له الى قاضي بلد كذا في هذه الحادثة كتابا اخر ثم قال ان
المدعا عليه انتقل من تلك البلدة الى بلدة كذا وطلب مني هذا الكتاب احتياطا
اذا كتب القاضي كتابا وقال هذا من فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا ولم يكتب اسم
ذلك القاضي وكاسم ابيه لا ينبغي للقاضي الذي يرد عليه الكتاب ان يقبل قول
ابي حنيفة محمد رحمهما الله وقال ابو يوسف الاول رحمه الله وقال ابو يوسف
اخرا يقبل بشرط ان يكون تاريخ الكتاب بعد ولاية القاضي الذي يرد عليه الكتاب
وكذا لو كتب من فلان بن فلان الى كل من يصل اليه كتابي في هذا من قضاة المسلمين
وحكامهم ولو كتب من فلان بن فلان القاضي الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان
والى كل من يصل اليه كتابي من قضاة المسلمين وحكامهم جاز وعلى كل من يصل
اليه ان يقبل كتاب القاضي الى القاضي جايز في كل حق يدعيه من دين او قرض
او غصب او وديعة بجحودة او مضاربة بجحودة او ضيعة او دار او عقار في يد
غايب او شفعة وكذلك في النكاح اذا قال الرجل ان فلانة بنت فلان
ببلد كذا زوجتي والقاضي يجحد نكاحي وان شهودي على النكاح ههنا فلا
يمكنني الجمع بينهما وبين شهودي فاكتب لي في هذا كتابا فان القاضي يسمع
شهادة شهوده ويكتب له وكذا لو ادعت عن امرأة انها فلان الغايب او ادعى ولاء
عتاقة او ولاء موالاة لانه يدعي حقا لازما في ذمة الغايب وكان بمنزلة دعوى

الدين

الدين وكذا لو ادعى نسبا بان قال رجل ان فلان بن فلان ابي وهو يجحد
نسبي ولي بينة ههنا انه اقر في انه ابنه وانه تزوج امي وابي ولدت علي فراشه ونسبت
اليه فاقام على ذلك بينة فانه يكتب له كتابا واذا ادعى رجل انه اب فلان الغايب
واقام البينة وطلب منه الكتاب ولو ادعى انه اخ فلان الغايب او ادعى انه عم وطلب الكتاب
فان القاضي لا يكتب الا ان يدعي ارثا او نفقة يدعي حق الحضانة والتربية في اللقيط وفي
الاب والابن يقبل البينة سواء كان ذلك في حياته او بعد وفاته ولو ان رجلا وامرأة
ادعيا بنا او ابنة وقالا هو معروف النسب منا وهو في يد فلان الغايب في بلد كذا
وهو يسترقنا وما على ذلك بينة وطلب في ذلك كتابا فان القاضي يكتب في قول
ابي يوسف رحمه الله لان عنده يجوز الكتاب في العبيد اما عند ابي حنيفة
ومحمد في الله عنهما وان كان يكتب السبب الا ان ههنا لا يكتب لانه يدعي حق
الاسترقاق من الغاصب فيكون هذا بمنزلة دعوى الملك وعند ما في العبيد والاماء
لا يكتب فلا يكتب في دعوى نسب ولد هو في يد الغير فالحاصل انه كان في دعوى
الاسترقاق لا يكتب في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله الا ان يدعي فيقول هو
ابني غصبه فلان الغايب مني فانه يكتب في قولهم وفي الدار والعقار يكتب في قولهم
سواء كانت الدار في البلد الذي فيه المدعا عليه او في بلدة القاضي الكاتب فان
كانت في بلدة القاضي المكتوب اليه فاذا وصل القاضي المكتوب اليه وامر الخصم
بتسليم الدار اليه وان كانت في بلد القاضي الكاتب فهو مالخيار ان شاء قضى وكتب
القاضي الكتاب قد جاءني كتاب مختوم نحو انك ومعنون بعنوانك جمعت
بين المدعي والمدعا عليه فطهر حق المدعي واطهر ان المدعا عليه كان بايعا الدار
بغير حق فقضيت عليه وبعد نا لحكم ولو كانت الدار في بلدك لسلمتها اليه
فلم يكن لك ان تكتب كتابي هذا اليك لتسلمها اليه وينبغي ان يكون هذا الكتاب على رسم
كتاب القضاة مختوما معنونا وعليه شهود قرا الكتاب عليهم وختم بحضرتهم
واشهدهم في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وان لم يقض القاضي بذلك
واراد المدعا عليه حتى يبعث وكيلا بتسليمها اليه او يوخر الحكم وكتب القاضي الكتاب
حتى يحكم القاضي المكتوب اليه واذا مرض الشهود في الطريق او بدا لهم الرجوع

Copyright © Princeton University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)